الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

3 **جماد الثانى** 1436 –23 **مارس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان فى العالم	20

حقوق الإنسان"تؤكد حق السجين التدريب والخروج لزيارة عائلته

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150323/Con20150323760539.htm

عبدالعزيز الرويلي (تبوك)
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حق السجين في التدريب والتأهيل على بعض المهن، حيث يتم إلحاق السجناء بدورات تدريبية لحرف ومهارات متعددة. كما يحق له أن يطلب من إدارة السجن إحضار كاتب عدل لضبط توكيل السجين أو غيره من التصرفات أو اصطحابه للمحكمة. وأضافت الجمعية في تغريدات متتابعة عبر حسابها في تويتر تحت وسم (حقك): «وللسجين أيضا الحق في المراسلة مع أهله وأصدقائه بالخطابات والاتصالات الهاتفية، والخروج من السجن لزيارة عائلته لمدة 24 ساعة وفق ضوابط محددة، وذلك في حال عدم تمكنهم من زيارته في السجن». كما يحق له «الخروج من السجن لمباشرة بعض مصالحه كدفن أحد أفراد أسرته وحضور العزاء فيه أو حضور زواج أحد ممن يعولهم شرعا».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"مكة" : إنشاء قرى "نموذجية" لتوفير السكن والوظائف للمحتاجين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
اضغط هنا

مكة المكرمة – «الحياة»
اطّلع مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بديوان الإمارة في العاصمة المقدسة أمس، على الخطط الحالية لإنشاء مركز قرية البيضاء، والذي يتضمن إقامة إسكان خيري، وقرى نموذجية توفر المساكن للمحتاجين في القرى والمراكز التابعة لإمارة منطقة مكة.
وأوضح أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة البار أن المشروع الذي سيتم البدء فيه فوراً يؤمن السكن لنحو ألفي شخص ويوفر بيئة صحية للأهالي، ويتسم بأن المشاركين في بناء المرافق من أبناء القرية، الأمر الذي يمكنهم من الإسهام في التنمية وتوفير وظائف لهم والحد من الهجرة إلى المدن، كما أنه يمتاز بأنه يقام في مناطق توصف بأنها ناشئة وبعيدة التدخل البشري والتلوث، ما يصنع منها أماكن صالحة للسكن والبقاء. وقال: «إن المرحلة الأولى من القرية النموذجية في البيضاء ستؤمن السكن الخيري بواقع أكثر من 300 وحدة سكنية، كما سيعمل من خلال فكرته الرائدة على تأهيل أبناء القرية للعمل وتأمين الفرص الوظيفية لهم».
من جهة أخرى، ثمن أمير منطقة مكة المكرمة الدور الكبير الذي يضطلع به رجال الأمن في المملكة بقيادة ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف في خدمة ضيوف الرحمن.
وقال الأمير خالد الفيصل خلال استقباله المدير العام للأمن العام الفريق عثمان المحرج وقيادات العمرة في مكتبه بديوان الإمارة أمس: «إن رجال الأمن هم رجال الوطن الذين نفخر بهم جميعاً، وإن خدمة ضيوف الرحمن شرف نعتز به، فهم الذين يسهرون على راحة ضيوف الرحمن ويحرصون على أمنهم منذ دخولهم لأراضي المملكة وحتى مغادرتها».
...و قاعدة بيانات لحصر المركبات التالفة داخل الأحياء
< اتفقت أمانة العاصمة المقدسة وعدد من قيادات القطاعات الأمنية على وضع حلول تسهم في رفع المركبات التالفة والمتهالكة التي تتم إزالتها من الأحياء والشوارع الرئيسة والفرعية، إضافة إلى عمل حصر ميداني للمركبات الموجودة على أرض الواقع وإحصاءات وقاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها في تحديد المواقع التي توجد فيها تمهيدًا لإزالتها.
وأكد أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة بن فضل البار أمس، خلال وقوفه ميدانياً مع عدد من قيادات القطاعات الأمنية بالعاصمة المقدسة على بعض المواقع التي تشهد أعداداً متزايدة من المركبات التالفة والمتهالكة والهياكل الخربة، التي باتت تشكل خطراً وتشويهاً للمظهر العام، أن الأمانة تبذل جهوداً كبيرة في هذا المجال من خلال التعاقد مع أحد المقاولين لمشروع سحب المركبات، ووضع آلية محددة في عملية إزالة هذه الهياكل بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة.
وشدد خلال تجوله على عددٍ من المواقع، على ضرورة زيادة وتكثيف الحملات التوعوية والتثقيفية لتوعية المجتمع في سبيل القضاء على السلوكيات والمظاهر السلبية التي تشوه منظر أقدس مدينة على وجه الأرض. ودشن البار الحملة المكثفة التي ستنفذها الأمانة بالتنسيق مع الجهات المعنية، والتي ستشمل أحياء مكة المكرمة كافة، مبيناً أن التنسيق قائم على أكمل وجه مع الجهات ذات العلاقة من أجل القضاء على الظواهر والسلوكيات الخاطئة في شوارع وميادين مكة المكرمة، إضافة إلى رفع درجة الوعي لدى العامة بضرورة التكاتف من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

"الضمان الصحي": 1585 شكوى ضد شركات التأمين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
كشف مجلس الضمان الصحي التعاوني عن تلقيه 1585 شكوى بين أطراف العلاقة التأمينية، وهم المؤمّن لهم، وشركات التأمين الصحي (مقدمو الخدمات الصحية) بزيادة 56 في المئة على معدل العام الماضي.
وأوضح الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني محمد الحسين، في بيان صحافي صدر أمس، أن 96.28 في المئة من تلك الشكاوى تم حلها وفق الإجراءات الرسمية، فيما تمت إحالة 3.53 في المئة إلى جهات أخرى لعدم الاختصاص، كما تم حفظ 0.19 في المئة لعدم استكمال الأوراق المطلوبة.
وأشار إلى أن ارتفاع حجم الشكاوى يعود إلى توسع حجم سوق التأمين الصحي وارتفاع عدد المؤمن لهم بما يزيد على 9,6 مليون مؤمن، يحصلون على خدمات الرعاية الصحية عبر شبكة معتمدة تزيد على 2521 مقدم خدمة، عبر 28 شركة تأمين صحي، إضافة إلى ارتفاع مستوى الوعي بنظام الضمان الصحي التعاوني ولائحته التنفيذية، وتوسع أمانة المجلس في تنويع وسائل الاتصال بها لتلقي الملاحظات والمقترحات.
ولفت إلى أن غالبية الشكاوى تتعلق بعدم حصول المستفيد على المنافع الأساسية المتاحة والمحددة بوثيقة مجلس الضمان الصحي التعاوني، وكذلك شكاوى أرباب العمل حيال عدم قيامهم بالتأمين الصحي على موظفيهم وأفراد أسرهم، إضافة إلى شكاوى تتعلق بالمطالبات المالية.
وأفاد بأن الشكاوى شملت 1329 شكوى ضد شركات التأمين بنسبة 83.85 في المئة، و186 شكوى ضد أصحاب العمل بنسبة 11.74 في المئة، و50 شكوى ضد مقدم خدمة بنسبة 3.15 في المئة، و20 شكوى أخرى تم تحويلها للجهات ذات الاختصاص، مثل مكتب العمل ووزارة الصحة.
وذكر أن أمانة المجلس وفرت عدداً من القنوات الرسمية لاستقبال الملاحظات والاقتراحات والشكاوى، من خلال حزمة من البرامج التي تستهدف خدمة العملاء من أطراف العلاقة التأمينية، ومنها إنشاء مركز الاتصال الموحد باللغتين العربية والإنكليزية، الذي يقدم للمتصل معلومات عن نظام التأمين الصحي، ويقوم بتفسير لوائحه، ويبين أسماء الشركات المؤهلة وأسماء مقدمي الخدمة الصحية المعتمدين، ويقوم بتسجيل وتسلّم الشكاوى والاقتراحات، والرد على جميع الاستفسارات والتساؤلات.

جدة: "المحكمة" تفتح ملفات المتوفين بـ "المبيدات الحشرية" و"الصعق الكهربائي" و"حفر الصرف الصحي"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
علمت «الحياة» أن المحكمة العامة في محافظة جدة، بدأت أخيراً في تداول عشرات القضايا الخاصة بالمتوفين نتيجة مخالفات وأخطاء لم يحدد المتسبب فيها حتى الآن، مثل حوادث المبيدات الحشرية والصعق الكهربائي وحفر الصرف الصحي.

وعقدت المحكمة العامة جلسات للنظر في ملف قضية وفاة طفلين سعوديين إثر تعرضهما لـ «مبيد حشري» «فوسفين» تسرب من إحدى الشقق المجاورة لشقة الطفلين الواقعة شمال المحافظة.
وجاءت هذه المداولات القضائية بعد أن تسلمت المحكمة العامة بجدة ملف قضية ضحايا لـ «مبيد حشري» من هيئة التحقيق والادعاء العام بعد استكمال التحقيقات مع أطراف القضية، وبعد درس تقرير الدفاع المدني المرفق في القضية، إذ نظرت في مطالبة ذوي المتوفين بحقهم الخاص والحق العام.
فيما طلبت وخلال جلسة عقدتها في قضية وفاة «شاب» سعودي قبل ثلاثة أعوام بسبب صعقة كهربائية في إحدى حدائق المحافظة، إحضار الشهود وتقرير الدفاع المدني بالمحافظة، إذ اتهم والد «الشاب» المتوفى بسبب الصعقة الكهربائية أمانة محافظة جدة، وإحدى شركات المقاولات بالتسبب في الحادثة. وقررت المحكمة رفع بعض الجلسات إلى وقت لاحق، وحددت موعداً جديداً لإصدار الحكم فيها بعد استكمال جميع الإجراءات الخاصة، والطلبات التي طلبتها المحكمة من «المدعي» قبل النطق بالحكم.
وكشفت مصادر لـ «الحياة»، أن المحكمة العامة بجدة، سبق وأن أصدرت أحكاماً في قضايا مشابهة تضمنت إلزام المتسبب في تلك الحوادث بـ «الدية» للمتوفين بعد ثبوت أخطاء وتجاوزات من بعض الجهات، فيما ستصدر أحكامها في قضايا أخرى منظورة خلال الفترة المقبلة، لا سيما في الحق الخاص للمتوفين.
وفي الوقت الذي ينتظر فيه إعلان نتائج التحقيق في قضايا السقوط في حفر الصرف الصحي بمحافظة جدة خلال الفترة الماضية، ينتظر ذوو الضحايا إحالة ملفات قضاياهم إلى القضاء لمحاسبة المتسبب.
وسبق أن كشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن مجموعة من المحامين المتطوعين بدأوا في تقديم استشارات قانونية لذوي ضحايا حفر الصرف الصحي، تمهيداً لتقديمها إلى القضاء ممثلاً في المحكمة الإدارية بالمحافظة لمحاكمة المتسبب فيها.
ويأتي تحرك ذوي الضحايا بعد أشهر من تشكيل لجنة للتحقيق في إحدى قضايا السقوط والتي راح ضحيتها طفل ووالده بعد سقوطهما في حفرة للصرف الصحي في شارع التحلية بجدة.
وكان «والد الشاب» المتوفى نتيجة صعق كهربائي وجه في لوائح الاتهام التي قدمها إلى القضاء تهمة التقصير والإهمال ضد الأمانة، والتسبب في وفاة ابنه، كونها الجهة المسؤولة عن متابعة وصيانة الحدائق، مشيراً إلى أن ابنه توفي في إحدى الحدائق أثناء ممارسته لعب الكرة، إذ أخذ قسطاً من الراحة واتكأ على عمود إنارة كان منزوع الغطاء، فتعرض لصعقة كهربائية قاتلة.
وتضمنت لائحة الدعوى التي قدمها المطالبة بمحاسبة المتسبب سواء كانت الأمانة أم الشركة، وتعويضه عن فقدان ابنه، موضحاً أن الأمانة تبرأت من المسؤولية، إضافة إلى الشركة التي تسلمت أعمال المقاولة.
«محكمة التنفيذ» تتفق مع «الشرطة» على تسريع القضايا
< اتفقت محكمة التنفيذ وشرطة جدة أخيراً، على آليات إيجاد قنوات جديدة بينهما لتسريع البلاغات القضائية على الهاربين والمماطلين من تنفيذ الأحكام وإيجاد ضابط اتصال بين شرطة جدة ومحكمة التنفيذ لمزيد من التنسيق، فضلاً عن دعم وتسريع جميع ما يخص قضايا الأحوال الأسرية من نفقة وحضانة وزيارة.
وبحث الاجتماع الذي عقد بين رئيس محكمة التنفيذ في جدة الدكتور علي الشهري وعدد من القضاة مع مدير شرطة جدة اللواء مسعود العدواني وعدد من القيادات الأمنية أمس، عدداً من القضايا أبرزها تسريع البلاغات وتسهيل الإجراءات ومعالجة بعض العوائق في المكاتبات الروتينية بين الجهتين طبقاً لنظام التنفيذ وتباين وجهات النظر في تفسير بعض قرارات القضاة، وشددا على التكامل بين الجهات والمؤسسات وتعاونها ضمن توجيهات أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، واتفق مسؤولو محكمة التنفيذ وشرطة جدة على فتح خط تواصل مباشر ومستمر لمعالجة ما يطرأ في القضايا العاجلة والعالقة لا سيما ما يتعلق بانصاف النساء في قضاياهن.

12 موقوفاً خليجياً في سجون المباحث السعودية... غالبيتهم بحرينيون

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – منيرة الهديب

أحصت «الحياة» 12 خليجياً من بين 3584 موقوفاً لدى المباحث السعودية، منهم خمسة ما زالوا يخضعون للتحقيق لدى السلطات الأمنية السعودية بحسب موقع «نافذة تواصل» التابع لوزارة الداخلية السعودية. ويشكل الخليجيون جزءاً من واحد في المئة من مجمل موقوفي سجون المباحث السعودية. فيما يمثلون اثنين في المئة من إجمالي الموقوفين غير السعوديين، البالغ عددهم 532 موقوفاً، من بينهم أميركي تم إيقافه الأسبوع الماضي. ولا يزال التحقيق معه متواصلاً، إضافة إلى أميركيين آخرين تم الحكم على أحدهما، ويخضع حكمه للاستئناف في المحكمة المختصة. فيما لا يزال الآخر، والذي تم اعتقاله قبل قرابة الشهر، رهن التحقيق.

وبلغ عدد السعوديين في التحديث الأخير لإحصاء الموقع 3052 سعودياً، صدر بحق بعضهم أحكام قضائية، ومُيزت هذه الأحكام، وهم يقضون فترة محكوميتهم التي حددها القضاء. كما شمل إحصاء الموقوفين في سجون المباحث محكومين لم تميز أحكامهم بعد، وموقوفين رهن التحقيق حالياً، وموقوفين أوراق قضاياهم لدى هيئة التحقيق والادعاء العام، وآخرين يجري استكمال إجراءات إحالتهم إلى الادعاء العام. وعلمت «الحياة» أن خمسة خليجيين، منهم أربعة بحرينيي الجنسية والخامس قطري، تم إيقاف اثنين منهم خلال أواخر جمادى الأول الماضي، ولا يزالون رهن التحقيق. وتصدّر البحرينيون عدد الموقوفين بسبعة موقوفين، أربعة منهم لا يزالون رهن التحقيق تم إيقاف أحدهم قبل أسابيع، فيما تم القبض على الثلاثة المتبقين خلال الفترة الزمنية من منتصف جمادى الثاني إلى مطلع ذي الحجة من العام الماضي. فيما ينظر القضاء السعودي في قضية الخامس، ويجري استكمال إجراءات إحالة السادس إلى الادعاء العام، وإنفاذ ما صدر في حقه من توجيه. فيما يخضع حكم الأخير للاستئناف.

ويأتي القطريون في المرتبة الثانية بعد موقوفي البحرين، بموقوفين اثنين، أحدهما رهن التحقيق، وتم إيقافه منتصف ربيع الثاني الماضي، فيما تنظر أوراق الآخر من جانب القضاء. ويحمل أحد الثلاثة الباقين الجنسية العمانية، وتم إيقافه قبل ستة أعوام ويخضع حكمه للاستئناف حالياً. كما تم إيقاف كويتي ويجري استكمال إجراءات إحالته للادعاء وإنفاذ ما صدر في حقه من توجيه. وينظر الاستئناف في حكم الأخير الذي يحمل الجنسية الإماراتية. وضمت قوائم المطلوبين التي أصدرتها وزارة الداخلية السعودية طوال العقد الماضي، أسماء عدة غير سعودية، من بينهم خليجيان اثنان يحملون الجنسية الكويتية، وهم عبدالرحمن العبوسي المطلوب رقم 11 في قائمة المطلوبين الـ19، الذي قتل في مواجهة أمنية وقعت في المملكة، إضافة إلى محسن الفضلي المطلوب من الأجهزة الأمنية السعودية والأميركية، والذي قتل قبل أشهر في أولى هجمات «التحالف الدولي» في سورية، ويرجح أنه كان قيادياً في تنظيم «خراسان» الخارج من رحم «القاعدة». فيما شارك القطري سالم المري في حادثة الدالوة التي وقعت قبل أشهر في محافظة الأحساء.

يُذكر أن وزارة الداخلية أطلقت نافذة «تواصل» بهدف إتاحة الخدمة الإلكترونية لجميع المهتمين بقضايا الموقوفين، من جهات حكومية أو حقوقية أو أفراد، للاطلاع على قوائم الموقوفين في السجون التي تشرف عليها «المباحث»، ومتابعة سير إجراءات التحقيق والادعاء والمحاكمة والمناصحة والتأهيل، إضافة إلى تولي النافذة ربط الموقوفين بذويهم.

نفذها مركز الملك عبدالعزيز للحوار بالتعاون مع وزارة التعليم

"الحوار الوطني" ينهي دراسة "زواج القاصرات" بالشرقية.. والنتائج تعلن في المرحلة المقبلة بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032392

الدمام – إبراهيم الشيبان تصوير – زكريا العليوي

نفذ مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني حلقة النقاش والتركيز حول "زواج القاصرات" في المملكة في محطته الرابعة أمس الاول في فندق الشيراتون بالدمام، وذلك بناءً على طلب من اللجنة الوطنية لحماية الطفولة في وزارة التعليم، بعد أن أجرى المركز جلسات نقاش وورش عمل في ثلاث مناطق بالمملكة هي الجوف وجازان وجدة، إذ يهدف إلى الخروج بتوصيات علمية حول زواج القاصرات، والرفع بها إلى الجهات المعنية لاتخاذ القرار.

وعمل المركز على الدراسة بتجنيد 200 باحث من مناطق المملكة كافة لإجراء الدراسة، التي شملت 10 آلاف عينة من المجتمع، والوصول في نهاية المطاف هل يعد (زواج القاصرات) في المملكة والزواج المبكر للفتيات ظاهرة أم لا؟

وأوضح فريق دراسة (زواج القاصرات)، أن فكرة الدراسة جاءت بطلب من وزارة التعليم، للتأكد من وجود بعض الجوانب التي تثار على أن الزواج المبكر للفتيات في السعودية يشكل ظاهرة أم لا، وتكليف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لإجراء الدراسة ومعرفة النتيجة.

وأكد الفريق، أن الإعلان عن نتائج الدراسة سيتم خلال الفترة المقبلة بعد الانتهاء من الجلسة المركزة في المرحلة الخامسة في مدينة الرياض التي لم يحدد حتى الان تاريخها، وترفع التوصيات إلى وزارة التعليم ممثلة باللجنة الوطنية للطفولة، ورفعها بعد ذلك إلى الجهات المعنية لإصدار القرار، مشيراً إلى استطلاع فئات متعددة من المجتمع في الدراسة، بمشاركة أصحاب الرأي في المجتمع الذين يمثلون أربع فئات من شرعيين وعلماء نفس واجتماع، وكذلك الأطباء وأولياء الأمور.

ولفت فريق الدراسة الى أن جميع المعلومات الخاصة بالاستبانة الخاصة بزواج القاصرات ستكون "سرية" وأن الأسئلة تم إعدادها دون تضمينها أي معلومات تدل على بيانات الشخص.

وشهدت جلسات النقاش والحوار المركزة حول دراسة (زواج القاصرات) تفاعلاً من المشاركين في الجلسة وعدهم حولي 27 مشاركا ومشاركة، مطالبين بضرورة تحديد سن لزواج الفتاة في السعودية، وإصدار قانون إلزامي للمحاكم بعدم اعتماد عقود الأنكحة للفتيات اللاتي يتم تزويجهن في سن مبكرة، واعتبر البعض أن الضابط في قانون زواج القاصرات هو دفع المضرة، وجلب المنفعة للمجتمع، وذلك من خلال تشريع التنظيمات التي تنطلق من الناحية الشرعية، ومراعاة الخصوصية المجتمعية في هذا الجانب، مؤكدين أن الحل بيد الأسرة وضرورة التأهيل قبل الزواج.

يذكر ان الساحة الاجتماعية بالمملكة شهدت مؤخرا جدلا كبيرا حول جواز (زواج القاصرات)، يجري مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني حاليا دراسة حول تزويج الفتاة في سن مبكرة، بهدف التعرف على مختلف الآثار، والجوانب الاجتماعية، والنفسية، والصحية، والشرعية لزواج الفتاة القاصر، وتدوين مرئيات المتخصصين عن طريق المقابلات، ومجموعات التركيز، والاستطلاع الميداني لآراء بعض شرائح المجتمع السعودي حول الموضوع.

وتضمنت ورقة الاستبانة، البيانات الأولية للمشارك، ومستواه التعليمي، وتخصصه الدراسي، والوضع المادي والحالة الاجتماعية، إضافة إلى أسئلة تتعلق بأعمار الأبناء والبنات المتزوجين، ومدى إلمام رب الأسرة بمفهوم زواج القاصرات، وتقديره لارتفاع ذلك النوع من الزواج في المجتمع السعودي.

دعت إلى تطبيق اتفاقية مستشفى جونز هوبكنز مع مستشفى الملك خالد للعيون أو إلغائها

• سلوى الهزاع" تطالب بتحويل المستشفيات الحكومية التخصصية إلى مؤسسات عامة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032400

الرياض - سعيد المبارك
طالبت عضو مجلس الشورى د. سلوى الهزاع بتحويل المستشفيات الحكومية التخصصية منها إلى مؤسسات عامة تتمتع باستقلال مالي وإداري.
ونوهت الهزاع خلال مناقشة مجلس الشورى التي عقدت مؤخراً بالرياض بأهمية تطبيق التأمين الصحي لصالح جميع المواطنين في المملكة وبنظام صحي يوحد جميع الخدمات الصحية، بالإضافة إلى إدراج مراكز الرعاية الصحية تحت مظلة وزارة الصحة مع الحاجة لوجود طبيب أسرة في كل حي، واعتبرت الهزاع أن وجود 14 جهة حكومية تقدم الخدمات الصحية من مسببات هدر المال العام.
على صعيد متصل، دعت عبر "الرياض" عضو مجلس الشورى واستشارية طب وجراحة العيون د. سلوى الهزاع إلى وجوب تطبيق ما نصت عليه اتفاقية مستشفى جونز هوبكنز الامريكي مع وزارة الصحة، والتي من أهم بنودها استقطاب وانضمام كوادر طبية وإدارية من مستشفى جونز هوبكنز الامريكي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، أو إلغاء ما نصت عليه الاتفاقية التي لم يطبق أي بند من بنودها حتى الآن حسب قولها.
وتابعت الهزاع بأن اتفاقية مستشفى جونز هوبكنز الامريكي مع وزارة الصحة كان الهدف منها رفع مستوى الأبحاث والمستوى الأكلينيكي الجراحي وإقامة التدريب، مشيدة بالكفاءات والخبرة الطبية للسعوديين التي تم تسريح واستقالة عدد منهم من مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بعد اتفاقية مستشفى جونز هوبكنز.

خوجة: مركز سلامة المرضى يحسن مخرجات النظام الصحي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
اضغط هنا

نايف الحربي - الرياض
أشاد المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الأستاذ الدكتور توفيق بن أحمد خوجة بتوجه أحمد بن عقيل الخطيب وزير الصحة نحو إنشاء المركز الوطني السعودي لسلامة المرضى، معربا في الوقت نفسه عن تقديره لثقة معالي وزير الصحة نحو تكليفه بإعداد التصور الخاص لهذا المركز. وأضاف أن هذا المركز الوطني سيعمل كذلك على إيجاد نظام وطني ريادي لسلامة المريض ومأمونية الخدمات الصحية وسيلقي بصداه الايجابي على

تحسين مخرجات النظام الصحي وخدماته وطنيًا، والحاجة إلى تقنين مكونات وعناصر رعاية وسلامة المريض وتكوين وتنظيم الأعمال الإدارية والفنية والمهنية في المنشأة الصحية وخدماتها الوقائية والعلاجية والتأهيلية للفرد والأسرة والمجتمع. وبدون أدنى شك سيكون مرجعًا ليس فقط خليجيًا وإنما إقليميًا وعالميًا معتمدًا من قبل منظمة الصحة العالمية، ومجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني كالاتحاد العالمي لسلامة المرضى والوكالة الوطنية لحماية المريض في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من المؤسسات والمنظمات المتخصصة في سلامة المرضى .

إيجاد ضابط اتصال بين الشرطة ومحكمة التنفيذ

تنسيق قضائي أمني لحاصرة المماطلين وتسريع القضايا الأسرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150323/Con20150323760529.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

أقرت محكمة التنفيذ وشرطة جدة اتفاقات تقضي بتسريع العمل وإيجاد قنوات جديدة للتنسيق بينهما بهدف تسريع البلاغات القضائية ضد الهاربين والمماطلين في تنفيذ الأحكام، وإيجاد ضابط اتصال بين شرطة جدة ومحكمة التنفيذ لمزيد من التنسيق فضلا عن دعم وتسريع جميع ما يخص قضايا الأحوال الأسرية من نفقة وحضانة وزيارة.

وجاء في اجتماع عقد أمس بين رئيس محكمة التنفيذ في جدة الشيخ الدكتور علي الشهري وعدد من القضاة مع مدير شرطة جدة اللواء مسعود العدواني وعدد من القيادات الأمنية بحث عدد من القضايا أبرزها تسريع البلاغات وتسهيل الإجراءات ومعالجة بعض العوائق في المكاتبات الروتينية بين الجهتين طبقا لنظام التنفيذ وتباين وجهات النظر في تفسير بعض قرارات القضاة.

وشدد الاجتماع على أن التكامل بين الجهات والمؤسسات وتعاونها يأتي ضمن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، واتفق الجانبان على فتح خط تواصل مباشر ومستمر لمعالجة ما يطرأ في القضايا العاجلة والعالقة، لاسيما ما يتعلق بإنصاف النساء في قضاياهن.

وكرم رئيس المحكمة، مدير الشرطة والقيادات الأمنية التي زارت المحكمة، معربا عن شكره وتقديره لجهودهم وتعاونهم في تنفيذ الأحكام القضائية.

الإيقاف والمحاكمة لناشري مقاطع الفيديو ومسربي الخطابات الرسمية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150323/Con20150323760639.htm

منصور الشهري (الرياض)

أصدرت وزارة الداخلية تعميما مشددا لكافة قطاعات وزارتها ومنسوبيها بخطورة نشر مقاطع فيديو لرجال الأمن بالزي الرسمي ونشر الخطابات الرسمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما منحت صلاحيات للجهات المعنية بتحديد هوية من ينشر ذلك بإيقافه والتحقيق معه.

«عكاظ» اطلعت على التعميم الموجه لكافة القطاعات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، والذي أشار أنه لوحظ في الآونة الأخيرة قيام بعض رجال الأمن بنشر مقاطع فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي وهم بالزي العسكري، ولخطورة هذه التصرفات على سمعة وزارة الداخلية أصدر تعميما احتوى على 7 نقاط تحدد الإجراءات التي ستتخذ على كل من يخالف ذلك.

وتضمن التعميم أن في حال رصد تلك التجاوزات، يتم أولا تحديد هوية من ينشر مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي لرجال الأمن وهم بالزي الرسمي وصفتهم الوظيفية من قبل الإدارات المعنية بالتنسيق مع الجهات الفنية المختصة وإيقافهم والتحقيق معهم، وثانيا من يتم إدانته تحقيقا بنشر مقاطع فيديو أو شارك فيها وقام بنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي لأي سبب كان، يتم الرفع لوزارة الداخلية بالتحقيق مع النتائج والمرئيات ليتم التوجيه بإحالتهم لهيئة التحقيق والادعاء العام تماشيا مع نص المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، والتي نصت (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بأحدى هاتين العقوبتين).

ونصت النقطة الثالثة، أنه بعد صدور أحكام شرعية بحقهم يتم محاكمتهم مسلكيا واستئناف الحكم بغرض تشديد العقوبة، فيما النقطة الرابعة إذا تم حفظ الدعوة الجنائية من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام لعدم تضمن المشهد المصور على مخالفة لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، فيتم إحالتهم للمجلس التأديبي الابتدائي بتهمة عدم تنفيذ الأوامر والتعليمات الرسمية تمشيا مع المادة (168/ز) من نظام قوات الأمن الداخلي، وذلك لظهورهم بالزي الرسمي وصفتهم الرسمية، ويتم استئناف القرار بعرض تشديد العقوبة.

وتحورت النقطة الخامسة، على التعميم على كافة منسوبي القطاعات الأمنية بخطورة نشر مثل هذه المقاطع والمشاركة فيها، ومن يثبت تحقيقا إدانته سيتم إحالته للمحكمة الشرعية والمجلس التأديبي، وقد تصل العقوبة للفصل من الخدمة العسكرية.

واحتوت النقطة السادسة بأن تبلغ الجهات المعنية بمتابعة وسائل التواصل الاجتماعي وما ينشر فيها ليتم معالجة هذه المخالفات في وقتها، حتى تكون الجزاءات والإجراءات المتخذة رادعة وتفي بالغرض المرجو منه، واختتم التعميم بالنقطة السابعة وهي إبلاغ الجهات المعنية بالتعميم للعمل بموجبه اعتبارا من تاريخ صدوره.

الإسكان: 3 ملايين م2 في 8 مناطق غير صالحة للبناء عليها

غلاء الأراضي والوحدات يحرم 100 ألف مواطن من القرض العقاري

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150323/Con20150323760590.htm

فارس القحطاني (الرياض)

تواجه وزارة الإسكان تحديات كثيرة، ومنها إيجاد الأراضي المناسبة لإنشاء مشاريعها في المناطق، في ظل اختلاف وجهات النظر بينها وبين وزارة الشؤون البلدية والقروية حول ملف الأراضي الصالحة للسكن.

وكشف تقرير حديث لوزارة الإسكان أن هناك حاجة إلى استمرار التنسيق بين الوزارتين، لمعالجة الجوانب التي لا تزال عالقة فيما يتعلق بملاءمة الأراضي المسلمة لوزارة الإسكان. ويشير التقرير إلى أن عدد الأراضي المسلمة من وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى وزارة الإسكان بلغ 242 موقعا على مستوى مناطق المملكة الإدارية، بلغت مساحتها الإجمالية أكثر من 240 مليون م 2. وقالت وزارة الإسكان إن أكثر من 3.206.419.47 م2 من تلك الأراضي غير صالحة لإقامة المشاريع الإسكانية عليها، وتقع تلك الأراضي في ثماني مناطق هي (مكة المكرمة، المدينة المنورة، حائل، الحدود الشمالية، عسير، الباحة، جازان، نجران).

واكتنف البرنامج الزمني والمكاني والعمراني لتسليم منتجات الإسكان الضبابية، حيث لم توضح وزارة الإسكان خطتها لتسليم منتجاتها للمواطنين، على الرغم من الدعم الكبير الذي حظيت به من خلال الدعم التنظيمي، وتحويلها من هيئة إلى وزارة، وكذلك رصد 250 مليار ريال لتنفيذ الوحدات الإسكانية، وكذلك تحويل مسؤولية أراضي المنح من وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى وزرة الإسكان، ودعم وزارة الإسكان بالكوادر البشرية. كما كشفت وزارة الإسكان أن هناك نحو 100 ألف مواطن حرموا من الاستفادة من قروضهم العقارية التي صدرت لهم، بسبب عدم وجود أراض وكذلك ارتفاع أسعارها. وبينت أن من المشكلات التي تواجه وزارة الإسكان والمواطن في آن واحد، ارتفاع أسعار الوحدات السكنية وما يترتب عليها من هامش ربح مرتفع يفرضه أصحاب تلك الوحدات والشركات، ما يعيق قدرة المواطنين على الحصول على منازلهم الخاصة. إلى ذلك طالبت وزارة الإسكان أن يكون هناك تحديد لهامش الربح في أسعار الأراضي والوحدات السكنية المخصصة للبيع، بحيث لا يتجاوز ما بين 10 % و15 %، تسهيلا على المواطنين في تمكينهم من الحصول على منازلهم الخاصة.

العدل تتجه لزيادة عدد قضاة التنفيذ

عددهم 315 ويعملون في 6 محاكم و157 دائرة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=218275&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

يعمل المجلس الأعلى للقضاء حاليا على زيادة عدد قضاة التنفيذ في ظل كثرة عدد القضايا التي ترد لمحاكم التنفيذ والدوائر التي تعمل داخل المحاكم بمختلف مدن المملكة، ما زاد الضغط على تلك الدوائر البالغ عددها 157 دائرة يعمل بها 315 قاضيا. ويسعى المجلس خلال السنوات المقبلة إلى زيادة عدد القضاة لمواجهة الأحكام التي لا تنفذ من قبل المماطلين الذين لا يطبقون الأحكام الصادرة بحقهم.

وأبلغ عضو في المجلس الأعلى للقضاء - فضل عدم ذكر اسمه - "الوطن" أن المجلس يسعى إلى زيادة عدد القضاة الذين يعملون في دوائر التنفيذ كذلك في المحاكم الخاصة بالتنفيذ والبالغ عددها أربعة محاكم رئيسة في ست مدن وهي: جدة والباحة والرياض، والدمام، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وباقي المدن عبارة عن دوائر تعمل داخل المحاكم العامة.

وأكد المصدر أن اختصاصات قاضي التنفيذ تكمن في تطبيق الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا سواء كانت إدارية أو جنائية أو قضايا تتعلق بالأحوال الشخصية، وما يميز قاضي التنفيذ هنا هو إعطائه سلطة تنفيذية تخوله تطبيق الحكم ولو بالقوة الجبرية.

من جهته، علق المستشار القانوني ريان مفتي قائلا إن وجود قضاء التنفيذ يسهم في سرعة تنفيذ الأحكام التي يتهرب من تطبيقها البعض خاصة في قضايا الأحوال الشخصية، موضحا أننا لا نزال بحاجة إلى وجود لائحة تنفيذية تحدد عمل قضاء التنفيذ في المحاكم والدوائر وأن تكون هذه اللائحة واضحة أكثر من اللوائح الأخرى.

وأوضح مفتي أن التنفيذ يدخل في قضايا عدة كمسائل العقار والأموال والأحوال الشخصية والإعسارات، كذلك يدخل في تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بالطرق المقررة في هذا النظام.

إلى ذلك، عقد رئيس محكمة التنفيذ بجدة الشيخ الدكتور علي الشهري أمس مع مدير شرطة جدة اجتماعا حول وضع آلية للتنسيق في تسريع العمل بين الشرطة والمحكمة الخاصة بالتنفيذ، وذلك لإيجاد طرق جديدة لتسريع البلاغات القضائية على الهاربين والمماطلين من تنفيذ الأحكام وإيجاد ضابط اتصال بين شرطة جدة ومحكمة التنفيذ لمزيد من التنسيق، فضلا عن دعم وتسريع جميع ما يخص قضايا الأحوال الأسرية من نفقة وحضانة وزيارة.

كما تضمن الاجتماع بحثا لعدد من القضايا الأخرى الخاصة بتسهيل الإجراءات ومعالجة بعض العوائق في المكاتبات الروتينية بين الجهتين طبقا لنظام التنفيذ وتباين وجهات النظر في تفسير بعض قرارات القضاة، وشدد الطرفان على التكامل بين الجهات والمؤسسات، وأن تعاونها يأتي ضمن توجيهات أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل.

واتفق مسؤولو محكمة التنفيذ وشرطة جدة على فتح خط تواصل مباشر ومستمر لمعالجة ما يطرأ في القضايا العاجلة والعالقة لا سيما فيما يتعلق بإنصاف النساء في قضاياهن.

وكرم رئيس محكمة التنفيذ الشيخ على الشهري مدير شرطة جدة اللواء مسعود العدواني والقيادات الأمنية التي زارت المحكمة معربا عن شكره لجهودهم المبذولة وتعاونهم مع محكمة التنفيذ.

من جهة أخرى، علمت الصحيفة أن عدد قضايا التنفيذ التي تلقتها المحاكم تبلغ أكثر من 24 ألف قضية في مدينة جدة وحدها، وتنوعت ما بين أحوال شخصية كحق رؤية الأبناء وحق النفقة وكذلك حق الحضانة وتطبيق أحكام السجن غير المنفذة وتطبيقها إجباريا، كما تضمنت القائمة قضايا تختص بالعقار والأوراق التجارية وغيرها من الأحكام.

قال: الخطف المقترن بالاغتصاب من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف

محكّم قضائي لـ"سبق": "الحرابة" حكم خاطفي "طفل الأحساء"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://sabq.org/2Q1gde

سبق- الرياض:
أكد المستشار والمحكم القضائي، يحيى بن محمد الشهراني، أن المتهمين في قضايا الخطف والاغتصاب يحالون إلى المحكمة الجزائية بطلب الحكم عليهم بحد الحرابة، وأن جرائم الخطف وجرائم الخطف المقترن بالاغتصاب من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.
وقال الشهراني لـ"سبق" تعقيباً على قضية إقدام أربعة شبان على خطف طفل في الأحساء، قبل تمكن شرطة الشرقية من الإطاحة بهم: "المتهمون في قضايا الخطف والاغتصاب يحالون إلى المحكمة الجزائية بطلب الحكم عليهم بحد الحرابة وفقاً لقرار هيئة كبار العلماء رقم ٨٥ وتاريخ ١١ - ١١- ١٤٠١ والمؤيد بالأمر السامي رقم ١٨٩٤ / ٨ وتاريخ ١٣ - ٨ – ١٤٠٢، والأمر السامي الكريم رقم ٢٣٤/ ٨ وتاريخ ٢٠-٢-١٤٠٣، كما أن جرائم الخطف وجرائم الخطف المقترن بالاغتصاب من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف".
وأضاف: "كما أن فعل فاحشة اللواط بالغلمان الذين لم يتموا الخامسة عشرة من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف حتى وإن كان الفعل بالتراضي والفاعل غير محصن، على اعتبار أن الفقهاء قد نصوا على أن الصبي الذي لم يبلغ لا تَنفذ تصرفاته إذا كان فيها ضرر محض، ولهذا فلا يعتد برضاه ويعد الفعل بمواجهته صورة من صور الاغتصاب، وهذا هو المعمول به في المملكة العربية السعودية وعلى ذلك نصت برقية وزير الداخلية رقم ٦٤١١٠ والمؤرخة في ٢١ - ٧- ١٤٢٧".
واختتم: "استدراج الأحداث دون سن الخامسة عشرة لفعل الفاحشة وإن لم يقع الفعل يعد من الجرائم الملحقة بالخطف، والتي يطالب فيها بالقتل عادة إنفاذاً لتعميم وزير الداخلية المؤرخ في ١١-٢ - ١٤٢٣ وتعميم رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام رقم ٦٣٧٣ وتاريخ ٢-٣-١٤٣١".
وكانت شرطة المنطقة الشرقية قد تمكنت من الإطاحة بمختطفي طفل بمحافظة الأحساء، كانوا قد أجبروه على ركوب سيارة في واقعة رصدها مقطع فيديو تم تداوله مؤخراً.
وقال المتحدث الرسمي باسم شرطة المنطقة الشرقية العقيد زياد بن عبد الوهاب الرقيطي إنه إلحاقاً لما سبق الإعلان عنه عن قيام عدد من الأشخاص بإركاب طفل يبلغ من العمر ١١ سنة بالقوة في سيارتهم بمحافظة الأحساء لغرض سيئ، وما أشير إليه بأن الطفل عاد لمنزله بعد قرابة الساعة، وقد باشرت شرطة محافظة الأحساء إجراءات الضبط الجنائي والبحث عن الجناة، وبفضل من الله تمكن رجال الأمن من الكشف عن هوية الجناة والقبض عليهم جميعاً، حيث تبين أنهم أربعة مواطنين تمت إحالتهم لهيئة التحقيق والادعاء العام.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تتعلق بالعمليات الإرهابية والتحريضية .. و91 ٪ منهم سعوديون

116 مطلوبا أمنيا أودعوا في سجون المباحث خلال الـ45 يوما الماضية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/23/article_942415.html

عبد السلام الثميري من الرياض

علمت "الاقتصادية" أن الجهات الأمنية أوقفت نحو 116 مطلوباً ومشتبها بهم أمنياً خلال الـ45 يوماً الماضية، وأودعتهم في سجون المباحث، ومن بينهم متهمون قي قضايا أمنية تتعلق بالإرهاب والتحريض، وإيواء مطلوبين أمنيين.

وتصدر السعوديون نحو 91 من إجمالي المقبوض عليهم خلال الأيام الماضية، والباقي من عدد الدول العربية والآسيوية وموقوف من الجنسية الأمريكية، حيث تظهر إحصائيات حديثة أن عدد الموقوفين في سجون المباحث في السعودية بلغ نحو 3584 موقوفا، حيث بلغ عدد السعوديين 3052 محتجزا، فيما بلغ عدد الموقوفين في سجون المباحث من الأجانب 532 موقوفا، 52 في المائة منهم يمنيون وسوريون.

يأتي هذا في الوقت الذي تخضع فيه قضايا جميع الموقوفين في تهم ذات صلة بنشاطات وجرائم الفئة الضالة، للإجراءات العدلية لدى هيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة الجزائية المتخصصة.

اللواء منصور التركي

ومن جهته، أعلن اللواء منصور التركي المتحدث الأمني لوزارة الداخلية، تخريج الدورتين 35 و10 من المستفيدين في مركزي محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في الرياض وجدة.

وقال التركي: "إنه إلحاقاً لما سبق الإعلان عنه بتاريخ 27/ 1/ 1436هـ عن تخريج المجموعة الثالثة من الدورتين (34) و(9) من مركزي محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في الرياض وجدة وعددهم سبعة مستفيدين، فقد تم تخريج الدورة (35) من المركز في الرياض وعددهم 40 خريجاً، وتخريج 16 من الدورة 10 من المستفيدين في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في جدة.

وأكد التركي أن هذا يأتي بعد ظهور المؤشرات الإيجابية الدالة على استفادتهم من البرامج الشرعية والاجتماعية والنفسية والتاريخية والدورات العلمية والرياضية والفنية والمهنية والندوات والمحاضرات المتنوعة، التي خضعوا لها خلال الفترة الزمنية التي قضوها في المركز".

وأشار متحدث الداخلية إلى أنه بذلك يصبح عدد المستفيدين الذين تم تخريجهم في الدورتين السابقتين في مركزي محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في الرياض وجدة 56 خريجاً، مبيناً أن المتخرجين سيخضعون لبرنامج الرعاية اللاحقة الذي يهدف إلى تحقيق استقرارهم الاجتماعي.

وقال التركي لـ"الاقتصادية" في حديث سابق، إن برنامج المناصحة ناجح ويحقق نتائج جيدة، مضيفا: "مهمتنا أن نبحث ونستطلع الأسباب التي جعلت 12 في المائة يعودون وينتكسون، وينظمون لهذه الجماعات الإرهابية والفكر الضال، وسنستفيد من النتائج، وسنحاول تقليل الأعداد التي يمكن أن تعود".

وأشار التركي إلى أن برنامج المناصحة في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية استطاع أن يحمي السعودية والمواطنين من العمليات الإرهابية، التي قد تنفذ من قبل الخارجين من السجون من أصحاب الفكر، لو لم يخضعوا للمناصحة، حيث ستتلقفهم تنظيمات القاعدة للتغرير بهم، منوهاً إلى أنه لا يمكن لأي برنامج تأهيلي أن يؤهلهم بشكل كامل، مستدركاً أنهم يتمنون الكمال ويسعون إليه.

وكان مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية قد شرع في إطلاق خدمة المناصحة والحوار الإلكترونية عن بعد للمواطنين والمقيمين، وذلك من خلال تسجيل الدخول في البوابة الإلكترونية للاستفادة من الخدمة.

واشترط المركز على الراغبين في التحاور الإلكتروني عددا من الشروط، كالتحلي بالذوق والأدب ومراعاة مشاعر الآخرين، واحترام الرأي الآخر وعدم تسفيهه، كما يمنع تضمين المشاركات روابط إعلانية لأي مواقع أو خدمات أخرى، وعدم استخدام الخدمة للإساءة لأي جهة اعتبارية أو معنوية أو تصفية حسابات شخصية، إضافة إلى إثراء الموضوع من زواياه المختلفة، والبعد كلياً عن شخصنة الموضوع، والتركيز على الفكرة لا على طارحها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الأسر المنتجة والمسؤولية الاجتماعية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/23/article_942399.html

كلمة الاقتصادية

عدد من رجال الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية في جدة قاموا بمبادرة لتأسيس مشروع "كلنا منتجون"، والإعلان عن إطلاق شركة للأسر المنتجة؛ بهدف تنمية قدرات تلك الأسر، والتخفيف عنهم؛ لتسويق منتجاتهم للتخفيف من الأعباء التي يواجهونها. وتم تخصيص مبلغ 50 مليون ريال لهذا المشروع المدعوم من رجال الأعمال، وسبق لغرفة جدة أن خصصت صندوقا لدعم الأسر المنتجة بقيمة بلغت 100 مليون ريال، وتمكن الصندوق من تسويق منتجات الأسر على مدى سبعة أعوام، وحقق مبيعات تصل إلى 20 مليون ريال.

لقد قرر بعض رجال الأعمال توجيه استثماراتهم في منتجات الأفراد العاملين من المنزل؛ من أجل تفعيل الموارد البشرية المعطلة المستبعدة من حركة الاقتصاد الوطني، التي تعد عبئا على الدخل القومي؛ لتمكينهم من الاستحواذ التدريجي بمنتجاتهم من حجم الإنفاق الاستهلاكي. وسبق هذه الفكرة الرائعة ما قامت به 12 سيدة في المنطقة الشرقية من الاستثمار في أحياء فقيرة، بعد أن أصبحت هذه الأحياء مستودعا للأسر محدودة الدخل، وغرقت في بحر من تدني مستوياتها الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، وتعصف بها دوامات البطالة التي بدورها تغذي مشكلة تدني المستويين الاجتماعي والتعليمي كلما زاد عدد السكان وتعاقبت الأجيال.

لقد بدأت السيدات السعوديات رحلتهن مع هذه الأحياء بتأسيس لجنة أهلية سمينها "ود" للتكافل والتنمية الأسرية، تعمل على استقطاب العائلات الفقيرة. وبمحاولات صادقة وجادة شاركن فيها بأيديهن، استطاعت الجمعية أن تنهض بأكثر من 1500 أسرة فقيرة، حيث تبنت اللجنة تدريب نساء الأسر الفقيرة في هذه الأحياء على مهن متنوعة تتناسب وطبيعة المرأة.

من الأهمية بمكان التنسيق بين الجهات الداعمة وهذه الجمعيات، حيث يمكن دعم الأسر الفقيرة تحت إشراف هذه الجمعيات من خلال برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، وقف دعم المشاريع الصغيرة في غرفة تجارة وصناعة جدة، ومشروع بادر في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وجميع الجهات المهتمة وذات العلاقة. فتنسيق الجهود من أجل نقل الأحياء الفقيرة إلى أحياء منتجة، وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، خاصة فئة النساء، يعد دعما حقيقيا وملموسا لجهود المخلصات من أبناء هذا الوطن، واستثمارا حقيقيا لهذه الأفكار الخلاقة التي تمس الواقع المُعاش للإنسان السعودي، وليست مجرد تصريحات واهية بعد مناقشة سطحية لهموم الفقراء والعاطلين.

لقد نمت برامج المسؤولية الاجتماعية في المملكة، وبدأت ثقافة المسؤولية الاجتماعية تتحرك ببطء في الشركات والمجتمع، وشاعت ثقافتها في المجتمع، وخرجت منتديات عرضت قضايا وتجارب وأطروحات ناجحة، عززت مفهوم العمل الاجتماعي بين الأفراد والمؤسسات، وزادت من تفاعل القطاع الخاص عبر برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه المستفيدين من خدماتها، ونتمنى أن يدرك القطاع الخاص اليوم أهمية دوره في رسم وتحديد أطر العمل الاجتماعي، بل الدخول يدا بيد مع المؤسسات الحكومية في رسم هوية التفاعل الاجتماعي.

إن خروج هذه المبادرات والمشاريع الكبيرة من رحم القطاع الخاص هو إدراك لدور مطلوب منه لمجتمعه، وأن على هذا القطاع أن يسهم بقوة في بناء دور تنموي، ومن هنا أصبح هذا المولود الكبير في المجتمع في حاجة إلى حماية من الموت البطيء، ومن يتلمس مشاريع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية أو الشركات أو المصانع الوطنية يجد أنها انطلقت

متأخرة وفاعليتها ما زالت دون المستوى، مع أن المجتمع تفاعل معها وتقبلها المستفيدون، لكن هل تستمر متوقفة على العطاء غير المنظم والدعم القليل المتقطع الذي يتوقف بحسب الأرباح والخسارة في موازنة الشركات أو سنوات الرخاء المالي والجفاف.

أم وطفلة.. الجاني والضحية!!

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4055325

سكينة المشيخص

استمرار وتيرة العنف الاجتماعي ضد المرأة والطفل تؤسس لمتغيرات نفسية وعقلية غاية في السوء، فهناك جرائم كاملة الأركان تلحق بهاتين الفئتين ما يضعف النظام الاجتماعي ويدلل على وجود خلل فيه يتطلب مراجعات وقراءات عميقة للدراسات التي تسجل وتبحث وقائع حالات تعنيف لا تتوقف.

لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى صدّرت مسودة نظام لحماية المرأة والطفل من الإيذاء غير أنها تجد مقاومة غير موضوعية لإجازتها، وسبق أن استعرضت في مقالات سابقة تفاصيل ذلك النظام ومداولات أعضاء المجلس فيه، في وقت لا تزال حالات التعنيف تتوالى وتقذف في أنفسنا حمما من الأسى والألم والمعاناة لأجل الضحايا.

مؤخرا حملت الأنباء حالة تعنيف تعرضت لها طفلة من حائل، ورغم أن عددا من الصحف والمواقع تناولت الواقعة بالاسم الصريح للطفلة، إلا أن ذلك لم يكن موفقا باعتبار أن تثبت الحالة وتوثيقها على هذا النحو يغفل الجانب النفسي الذي سيظل يلازم الطفلة حتى تكبر وتجد أنها كانت مادة خبرية سلبية، ونموذجا سلبيا أيضا لحالة العنف ما يضيف إلى معاناتها.

جميعنا في الوسط الصحفي يعرف أن العادات والتقاليد احدى الإضافات الحديثة لأركان الخبر، وكان ينبغي التقيّد بذلك في الطرح الخبري وليس نشر الاسم الصريح وكأنه سبق صحفي، تلك حالة تنطوي على تعسف مهني وإنساني بحق هذه الضحية البريئة، خاصة وأنها حالة ملتبسة صادرة من والدتها التي يفترض أنها أكثر الناس حنانا ورأفة ورحمة بها.

بغض النظر عن المفارقة الكامنة في مصدر التعنيف، وهو الأم، التي أنكرت تماما، إلا أن ثبوت الحالة من خلال تأكيدات إدارة الحماية الاجتماعية في حائل، يجعلنا ننكفئ على استمرار التعنيف في ظل غياب التشريع الضامن للحماية، ولا يمكن لمؤسسات الحماية أن تفعل الكثير غير الاحتضان والمعالجة النفسية للآثار المترتبة على ما تعرض له الضحايا الضيوف.

وجود تشريع أمر حيوي وضروري بحيث يصبح ضمن ثقافة اجتماعية تكبح توسع الجناة في إيذاء ذويهم، فذلك يفتح علينا أبوابا حقوقية تأتينا منها رياح نتنة وتأويل يصل الى حد الافتراء، وذلك أمر يفترض أننا في غنى عنه ولا مسوغ له، ما يبرر الحاجة الى إمضاء وإقرار التشريع الذي يوجد في مجلس الشورى حتى يتوقف هذا النزيف الاجتماعي والهدر الحقوقي، وإلا سيصبح الحال أشبه بمضاربات جماعية كتلك التي حدثت لزوجين لم يترددا في تبادل الضرب واللكمات في مكان عام يراهما فيه جميع الناس ليتحول العنف إلى فضيحة علنية.

ملفا الحقوق والواجبات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25590

ساعد الشبيتي

خلقت قرارات وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل التي أصدرها الخميس الماضي تفاؤلا كبيرا لدى المعلمين والمعلمات، بعد تحويل أبرز قضاياهم الشائكة إلى ملفين أساسيين: أحدهما للحقوق والآخر للواجبات.

القضية الأساسية التي تواجهها الوزارة منذ 15 عاما هي قضية حقوق المعلمين والمعلمات التي نشأت مع بند " 105" الذي يُعامل فيه المعلمون والمعلمات معاملة الأجير الذي لا يربطه بجهة عمله سوى عقد موقت يتقاضى بموجبه مبلغا مقطوعا نهاية كل شهر لا يتجاوز " 4 آلاف ريال"، وهذا البند الجائر حرمَ نصف معلمي ومعلمات الوزارة من سنوات خدماتهم الأولى، إذ وجدوا أن خدماتهم لم تُحتسب إلا من تاريخ تثبيتهم على المستوى الثاني آنذاك، وبدأت المعاناة مع الترقي من مستوى إلى آخر لحين الوصول إلى المستوى الخامس الذي كان يستحقه المعلم منذ أول يوم في الوظيفة، لكنه لم يحصل عليه إلا بعد نحو عشر سنوات من الخدمة.

إن تحويل القضايا إلى ملفات وتسليمها إلى متخصصين أول خطوات الإنجاز، فالملف دائما لن يبقى مفتوحا، وسيُغلق بعد أن تُقترح الحلول وتُنفذ.

ولعل جميع القضايا في كل مؤسسات الدولة تحول إلى ملفات، وتسند إلى الأكفاء لينجزوها بعد أن سنّ وزير التعليم، الذي حطم الحواجز بينه وبين المجتمع، وتخلى عن بشته ولقبه الوظيفي واكتفى بلقب "أبو محمد"، سنّة حسنة بتحويل القضايا الشائكة إلى ملفات وتسليمها إلى أشخاص بعينهم، وكسر قاعدة البيروقراطية التي تستعين دائما باللجان لدراسة القضايا الشائكة، ثم لا نرى لدراستها أثرا.

من عهدة الراوي:

تحت عنوان "الحكومة السعودية.. وزراء بلا بشوت" نشر موقع العربية تقريرا مفاده أن وزراء الحكومة السعودية وضعوا بشوتهم جانبا، وبدأوا العمل في الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الشؤون الأمنية والسياسية، الذي يترأسه ولي ولي العهد الأمير محمد بن نايف، وكذلك مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي يترأسه وزير الدفاع رئيس الديوان الملكي الأمير محمد بن سلمان.

فلماذا لا يتخلى أعضاء مجلس الشورى عن بشوتهم، ويناقشوا هموم المواطنين كما يفعل أعضاء أهم مجلسين في الدولة؟!

دشنته "اللجنة الوطنية" و"الجزيرة" بحضور عالمي موسع

مؤتمر حرية التعبير يطالب بالدفاع عن قضايا حقوق الإنسان عالمياً

المصدر: جريدة العرب الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م

اضغط هنا

طالب المشاركون بمؤتمر «حرية الرأي والتعبير في العالم العربي بين الواقع والطموح»، ببذل الجهد المضاعف من أجل الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وحرياته عالمياً، مؤكدين أن الأمر يحتم علينا جميعاً أن نعمل على مزيد من التعاون فيما بيننا من أجل الوصول إلى أهدافنا السامية. يناقش المؤتمر، الذي انطلقت فعالياته، أمس، بتنظيم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع إدارة الحريات بشبكة الجزيرة أحوال الحريات وسبل التعبير عن الرأي في العالم العربي. وبحث المؤتمر في يومه الأول محاور عدة، من بينها «المعايير والمبادئ التي تحكم وتفسر حرية الرأي والتعبير في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتحديات الالتزام باحترامها وحمايتها على المستويين المحلي والدولي، فضلاً عن كيفية ممارسة حرية الرأي والتعبير مع مراعاة الاستثناءات والواجبات والمسؤوليات القانونية وماهية ونوعية هذه الاستثناءات.

وخلال الجلسة الافتتاحية، تقدم الدكتور يوسف العبيدان، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالشكر إلى السادة الحضور، متمنياً دوام الرفعة والنهضة والرقي لقطر تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه.

وقال د.العبيدان: «إنه انطلاقاً من دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وحرصاً منها على الدفاع عن قضاياه المختلفة، وانتصاراً لحق الإنسان في الحرية، والعدالة، والديمقراطية، والعيش بعزة وكرامة، فإن اللجنة سعت مع إدارة الحريات وحقوق الإنسان بشبكة الجزيرة إلى تنظيم هذه الندوة، إيماناً بأهمية حرية الرأي والتعبير في ضوء ما يمر بمحيطنا العربي والإقليمي من ظروف ومستجدات تجعلنا في حاجة إلى تدارس واقعنا المعاصر، والتباحث فيه، في محاولة لاستجلاء الحقائق واستخلاص العبر والدروس المستفادة، وسعياً نحو التعرف على الأنماط والممارسات الإيجابية المتبعة حول العالم، للوصول إلى أفضل السبل لكفالة هذا الحق، والتمتع به، وضمان ممارسته بحرية على النحو السليم دون إفراط أو تفريط.

وأضاف، أن حرية الرأي والتعبير هي واحدة من حقوق الإنسان التي اهتمت بها المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وقد وصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة حرية التعبير بأنها المحك لجميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة نفسها لها.

وأوضح، أن حرية الرأي والقول وحق الإعلام في التعبير هي أحد أدلة الممارسة الديمقراطية في أي بلد، كما يعد مقياساً للحكم الرشيد ولدرجة التقدم والتطور فيه، أو دلالة على حجم التخلف عن مواكبة العصر والدخول إليه، كما تعد حرية التفكير والتعبير وإعلان الرأي، مطلباً شرعياً وقيمة إنسانية تجسد حرية الإنسان وكرامته الإنسانية، وكل قمع لهذه الحرية هو حط من قيمته.

وتابع: «لئن كانت حقوق الإنسان كلا لا يتجزأ وكلها متساوية ومترابطة، إلا أن حرية الرأي والتعبير تكتسب أهمية خاصة، إذ إن الحق في التعبير هو ضرورة وصفة أساسية للكرامة الإنسانية، كما أن أفضل طريقة للوصول إلى الحقيقة تتمثل في السماح بوجود حرية لتبادل الأفكار ووجهات النظر، وهو ما لا يتم إلا باحترام حرية الرأي والتعبير، فلا يمكن أن يكون هناك أي حوار مفتوح ونقاش علني من دون حرية انسياب وتدفق للآراء والأفكار.

حقوق الإنسان في الصحافة

وشدد نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على أن الجميع يتفق بأن ممارسة هذه الحرية يجب أن تكون في الإطار الصحيح بما يحافظ على القيم الدينية والإنسانية، وعادات شعوبنا العربية التي لا تتعارض مع الدين أو حقوق الإنسان، وبما لا يشكل خروجاً أو خرقاً لهذه القيم وتلك العادات، فممارسة هذه الحرية من دون مسؤولية ودون ضوابط أو حدود يجعلها دون معنى، كما أن الغلو في ممارستها دون مسؤولية بما يصل إلى حد التحريض على الكراهية أو التعصب أو التمييز أو العنف أو استغلالها للإخلال بالآداب العامة أو الإضرار بالآخرين بأية صورة من الأذى المادي أو المعنوي، قد يهوي بها إلى شكل من أشكال الفوضوية، وليس الحرية المسؤولة.

وأردف: «لا يمكن القول إن لا حدود لحرية الرأي والتعبير فلا توجد دولة واحدة لم تسن تشريعات لتنظيم ممارسة حرية الرأي والتعبير»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه يجب ألا تكون تلك التشريعات من الجمود والقسوة بما يفرغ الحق من مضمونه ويهدر الحرية في التمتع به، كما يجب ألا تكبت حرية الرأي والتعبير أو ينتهك الحق في ممارستها تحت ذرائع مثل المحافظة على الأمن والاستقرار، أو محاربة الإرهاب، أو غيرها من أقوال حق قد يراد بها باطلاً.

وأكد أن كفالة ممارسة هذه الحرية بمسؤولية لا يتعارض مع دواعي الأمن والاستقرار بأي حال من الأحوال، كما أن محاربة التطرف والإرهاب هو أمر لا يختلف عليه أحد مطلقاً، ولكن يجب ألا يتخذ بدوره وسيلة أو ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان وحرياته وعلى رأسها الحق في إبداء الرأي، وحرية التفكير، والتعبير، وحرية الإعلام.

وقال د.العبيدان: «إن مناطق شتى من عالمنا المضطرب والمليء بالأحداث الجسام، تعاني من الممارسات البغيضة من ظلم وقهر واضطهاد وتفرقة عنصرية ذميمة، وقتل فاحش بسبب اختلاف الدين أو العقيدة أو المذهب أو الجنس أو العرق أو اللون.

وتابع: «من هنا يأتي أيضاً دورنا من هيئات، ومنظمات دولية، وإقليمية، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات حقوقية، ومجتمع مدني بالتعاون مع وسائل الإعلام المهنية التي تمارس عملها بحيادية وشفافية ومسؤولية، في أن نضع جميعاً تصوراتنا بشأن الضوابط ومبادئ ومعايير العمل التي تعمل على ضمان الممارسة المسؤولة والصحيحة والمنضبطة لحرية الرأي والتعبير من جانب، وسبل وآليات حمايتها من أي انتهاك أو تعد من جانب آخر».

من جانبه، قال الدكتور مصطفى سواق، المدير العام لشبكة الجزيرة: إن العالم العربي له طموح كبير ورغبات واضحة في نيل حرية التعبير وحقوق الإنسان، ولكنه وهو يفعل ذلك فإنه يواجه عوائق عديدة من داخل تلك البلدان نفسها، حيث تعمل جهات وفئات محسوبة على الماضي إلى إعادة الأمور إلى الوراء، والحيلولة دون وصول الشعوب العربية إلى حرياتها وحقها في التعبير، وكذلك احترام حقوق الإنسان.

وأضاف أن العالم العربي أمام ارتدادة عنيفة لأنظمة الاستبداد والقمع، وهو ما نشهده في اليمن وليبيا وسوريا، والعديد من البلدان العربية. واستشهد بما يجري في سوريا بقوله: «إن شهداء الكلمة كانوا بالمئات والآلاف بما يوحي بأننا نواجه تيارات عنيفة من الاستبداد الحديث وهو أشد سوءاً وفتكا مما كان عليه الاستبداد في الماضي.

ونوه أن أوضاع الحريات وحقوق الإنسان حالياً في العديد من بلدان العالم العربي تؤدي إلى الشعور بالإحباط، لكنه شدد على أن الشعوب العربية لن تتوقف عن النضال من أجل نيل حرياتها وحقوقها كاملة، خاصة فيما يتعلق بحرية الإعلام والتعبير.

وأكد أن هذا المؤتمر يجب أن يقف على الممارسات القمعية وأن يعمل عل فضحها بكل الطرق، منوها إلى أن مؤسسات الإعلام عليها دور كبير في تبيين تلك الأمور، وتوضيح تلك الحقائق أمام الرأي العام.

وقال: إن شبكة الجزيرة سوف تستمر في دورها المعهود كمنارة للتوعية والمعرفة، حيث إنها تعمل دوماً على نقل الأحداث كما هي وتقبل الرأي والرأي الآخر بالنقد والتحليل في مختلف الملفات والقضايا.

وأوضح أن شبكة الجزيرة معنية ومهتمة بصورة خاصة بمجال الحريات، ولذا فهي تحتوي على إدارة خاصة للحريات العامة وحقوق الإنسان بما يعكس اهتمامها الكبير بهذا المجال المهم في عالمنا المعاصر، منوها أن تلك الإدارة تعمل جاهدة على نشر الوعي بحقوق الإنسان والحريات العامة على أكمل وجه.

وبين أنه يجب علينا أن تدرك ونحن نتحدث عن حرية الإعلام مسؤوليتنا الاجتماعية والثقافية، ولكن في الوقت نفسه لا يجب وضع تلك المسؤولية في أيدي الذين يفسرونها كما يريدون، مشيراً إلى أن الإعلام مطالب بأن يضع لنفسه خريطة خاصة فيما يخص انتهاك الحريات وحقوق الإنسان من موقف الحرية، وأن يعالج بنفسه تلك القضايا وفق المسؤولية الاجتماعية. وشدد على أن كل إعلام يمارس الكراهية ونشر العنف وتمزيق المجتمعات يجب أن ينبذ ويفضح أمام الجماهير، مطالبا بالعمل على لم عرى المجتمعات والانسجام بين مكوناتها المختلفة.

يذكر أن مؤتمر حرية الرأي والتعبير في العالم العربي بين الواقع والطموح يناقش دور الآليات الدولية لحقوق الإنسان في مجال حماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير ومدى تأثير اتخاذ تدابير إيجابية بشأن تطبيقها واحترامها وحمايتها محليا ودوليا. كما يناقش المؤتمرون ما إذا كانت التشريعات العربية تحمي حرية الرأي والتعبير وإلى أي مدى تم اتخاذ تدابير إيجابية بشأن تطبيقها واحترامها.

وفي يومه الثاني يناقش المؤتمر قضايا ومحاور تتعلق بالممارسات والتجارب الجيدة في مجال حقوق الإنسان حول العالم، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير ومقومات الشراكة الاستراتيجية بين هذه المؤسسات والإعلام لأجل ترقية حرية التعبير بالإضافة إلى دور المنظمات والمراكز المعنية في حماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير وأبرز التحديات التي تواجهها وكيفية معالجتها.

يشارك في المؤتمر مسؤولون وخبراء ومختصون من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وشبكة الجزيرة الإعلامية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والجامعة العربية، وجامعة قطر، والأمانة الدائمة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، وشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأميركتين، ومنتدى آسيا والمحيط الهادي والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومقرها الدوحة واتحاد الصحافيين العرب، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»، ومعهد ليون لحقوق الإنسان والمؤسسات واللجان والمجالس والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والأردن وفلسطين وسلطنة عُمان والجزائر ومصر.

وفي جلسة، حرية الرأي والتعبير «الاستثناءات والواجبات والمسؤوليات، قال باول ديفيد نائب مدير إدارة هيئات المعاهدات بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان: إن حرية التعبير جزء أساسي من حقوق الإنسان وحجر الزاوية في أبناء لمجتمع ديمقراطي، وهي ما يساعدنا على حماية الحريات بمختلف أنواعها، من قبيل التصويت والوصول إلى المعلومة وكل ممارسة ديمقراطية.

واعتبر أن الإطار الدولي لحقوق الإنسان يشتمل على العديد من الالتزامات التي تحمي حقوق الأفراد، وفق ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تضمنته الاتفاقيات الدولية، التي دشنت العديد من الهيئات الدولية المراقبة لتطبيق هذه الالتزامات بشكل دوري في جنيف، علاوة على مراقبتها لعمل اللجان والوثائق الخاصة.

وقال: إن هناك تحديات كبرى نواجهها، من قبيل رسائل الكراهية ضد الآخر التي تسببت في موت كثيرين، مشيراً إلى أن هناك واجبا أخلاقيا ودوليا يجب القيام به للتصدي لها.

وبشأن الحراك الذي عرفته بعض دول العالم، أوضح ديفيد، أن بعض الدول في شمال إفريقيا والشرق الأوسط رفعت المطالب بتحسين وضع حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد وتوسيع هامش حرية التعبير، لافتا إلى الدور البارز الذي لعبته وسائط التواصل التي نقلت هذه المطالب وتابعت التطورات.

ونبه ديفيد إلى دور الصحافة في تنوير الرأي العام، معتبراً أن حرية التعبير شرط أساسي لأي حكم ديمقراطي، كما أن هناك قيودا تمارس على الصحافيين خارج النزاعات المسلحة، مثل المنع والحجز والإهانة والقتل. وقال: إن الإفلات من العقاب كان أحد الأسباب التي شجعت على هذا التدهور، حيث يعفى المنتهكون من أي مسؤولية، وتستثنى بحقهم الإجراءات القانونية.

واعتبر أن هناك خيطاً رفيعاً بين الحرية وحرية التعبير، وهذا ما دفع الأمم المتحدة إلى عقد عدد من الورشات التي تعنى بتوضيح هذا الأمر، وأيضا ما قامت به المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من خلال ورشات عمل لمنع الأعمال التحريضية.

وقال: إن كافة حقوق الإنسان هي عالمية وفردية ومتدخلة مع بعضها البعض، لافتاً إلى أن هناك دولا اتخذت إجراءات عقابية تمنع التحريض والكراهية، مسلطاً الضوء على وجود نظر إلى بعض أشكال التعبير على أنها مسيئة لشخصية سياسية، لكن هذا لا يعني تحجيم حرية التعبير.

من جانبه، قال الدكتور العبيد أحمد العبيد، مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية: إن هناك عملاً دولياً لإيجاد اتفاقيات ومعايير دولية لحماية الصحافيين، لافتا إلى أن المفوضية تعتبر أن أي معايير إضافية مهمة، رغم وجود ما يكفي من الحماية في القوانين الحالي.

وأضاف أنه لا يمكن تطبيق أي معايير دولية دون إطار قانوني محلي يوفر حماية قوية لحرية التعبير واستقلالية وحرية وسائل الإعلام. ولفت إلى ضرورة ملائمة القوانين الداخلية وآليات الرقابة ورفع تجريم حرية التعبير، فمن الملاحظ أن هناك انتهاكا لحرية الصحافيين بدافع حماية الأمن القومي، كما أن هناك العديد من التحديات التي تقف أمام التطبيق السليم للاتفاقيات الدولية.

وأكد أن هناك غياباً لدى الأجهزة الرسمية بأن حرية الصحافة تعد ركيزة أساسية في أي نظام ديمقراطي، وتأتي تجسيدا لحرية التعبير، إلا أن هناك نظرة عدائية في هذا السياق، كما أن هناك بعض الممارسات والثقافات التي تشكل عبئا على تطبيق الاتفاقيات الدولية.

وقال: إن هناك اعتقاداً بأن الصحافي ليس صاحب حق أصيل، حيث يتم اعتباره إما ساعيا في تجميل وجه النظام أو أنه جزء من منظومة تآمرية تعادي المصلحة الوطنية، معتبراً أن الصحافي مثل باقي المواطنين في المجتمع، له حقوق وعليه واجبات، وله الحق في جميع الممارسات الديمقراطية وفي حرية التعبير.

وجدد العبيد، طرح الجدل القديم حول تعريف الصحافي. قائلاً: إن المفوضية لديها تعريف حول هذا الأمر، لكن التعريف الوحيد هو أن ممارسة حرية التعبير مكفولة للجميع بموجب حقوق الإنسان. وأضاف أن المفوضية رصدت في تقرير أخير لها تعرض الصحافيات لانتهاكات أكبر، وتعرضهن لعنف إضافي، كهتك العرض أو التشهير. وأوضح أن حوادث قتل الصحافيين، ظهر فيها بأن هناك استهدافا مباشرا ومقصودا، وبالتالي فإن وجود نظام للإنذار المبكر والاستجابة السريعة بات أمرا ملحاً اليوم.

وتطرق إلى موضوع الحماية، بالقول: إن معظم الدول العربية صادقت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، لكن هناك دولاً لم تصادق بعد، لافتاً إلى أن الأمم المتحدة هي منظمة دول، وأجهزتها تديرها دول أيضاً، والجهاز الأكبر لمعالجة الانتهاكات وجرائم ضد الإنسانية هو مجلس الأمن، وهذا الأخير لديه السلطة التنفيذية في الأمم المتحدة.

ونبه إلى أن واجب الحماية يقع على الدولة، والنظام الدولي لا يمكنه تعويض ذلك، لأن الدولة ملزمة بالواجب القانوني ومتابعة هذه الانتهاكات، مشيراً إلى أن الغالبية الكبرى من الانتهاكات تقع على الصحافيين المحليين، فهم وحدهم يقعون تحت مسؤولية الدولة. وكشف عن وجود العديد من الانتهاكات التي تقوم بها الدولة، أو على الأقل تقف خلفها، أو تشجع عليها، داعيا لمقاربة أوسع وأشمل من أجل حماية الصحافيين وتطبيق القانون بشكل سليم.

كاريكاتير

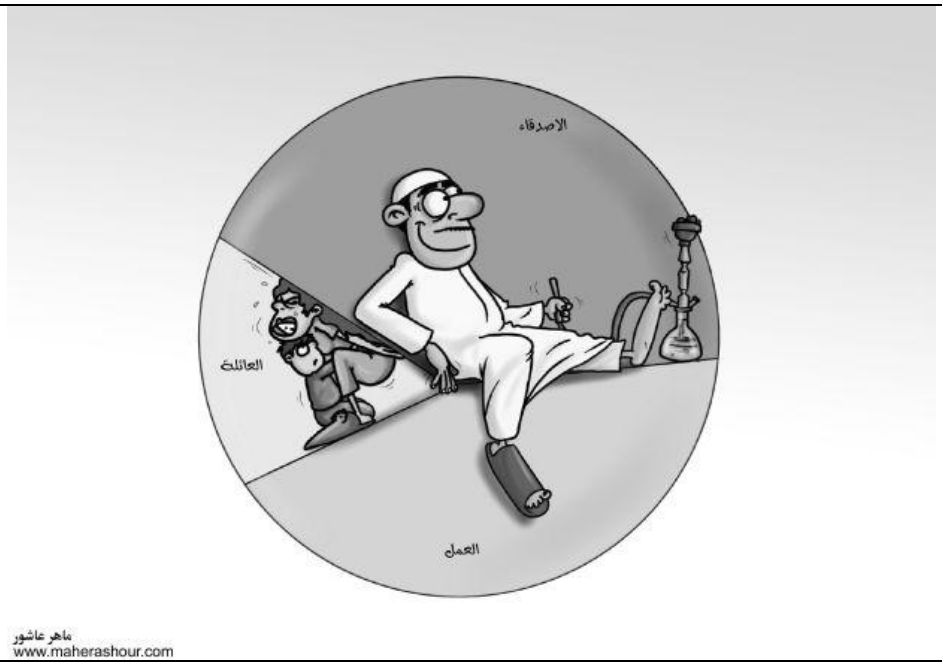

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6142